القانون من أجل فلسطين

LAW FOR PALESTINE

القانون من اجل فلسطين

التقرير السنوي

من **1 أكتوبر/تشرين أول 2024**
الى **30 سبتمبر/أيلول 2025**

يجوز استخدام أو إعادة إنتاج محتويات هذا التقرير بحرية دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق، شريطة عدم تعديل المعنى أو المحتوى الأصلي بأي شكل من الأشكال.
للاستفسارات المتعلقة بهذا التقرير السنوي، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني:
info@law4palestine.org

إعـــداد:
إميلي جلانتز
هنرييت ويلبيرج
هانا بروينسما
احسان عادل
أنيشا باتيل

ترجمة:
أسيل غباين
فردوس عبد الحميد
مي شاهين

التصميم والإخراج الفني:
معاذ سركجي
مجد المهتدي

الناشر: منظمة قانون من أجل فلسطين - 2025
Centurion House, London Road, Staines-upon-Thames
Staines, TW18 4AX - المملكة المتحدة

اللغة الأصلية: الإنجليزية

فِهْـرِس المُحْتَـوَيات

كلمة مجلس الإدارة	04
نبذة عن منظمة القانون من أجل فلسطين	06
لمحة عن الأثر	09
البحث والخطاب القانوني	11
الفعل القانوني	16
بناء القدرات وتطوير الحركة القانونية العالمية	22
شبكتنا وشركاؤنا	26
التمويل والكفاءة	27
الانضمام إلينا	28

كلـــمة
مجلس الإدارة

لقد حمل العام المنصرم معه وطأة خسائر لا تُوصف، وفي الوقت نفسه فرض علينا ضرورة التمسك بعزمٍ لا يلين. فرغم الإعلان عمّا يُسمّى بـ"وقف إطلاق النار" في غزة، فإن الواقع يؤكد أن الإبادة الجماعية التي ينفذها المشروع الاستعماري الاستيطاني لم تتوقف، بل تغيّرت أشكالها فحسب. وفي الوقت الذي تسارع فيه أطراف دولية إلى استعادة ما تصفه بـ"الوضع الطبيعي"، نشهد محاولات لطمس الفظائع، وإعادة تقديم العنف البنيوي على أنه "بناء للسلام"، والمضي قدمًا من دون مساءلة أو مواجهة الحقيقة المُتمثلة في أنَّ لا سلام ممكن دون إنهاء الاستعمار.

وفي مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تصاعد عنف دولة الاحتلال والمستوطنين بوتيرة غير مسبوقة، وتسارعت عمليات الضم على نحو غير مسبوق، وامتد التهجير القسري ليطال عددًا أكبر من التجمعات الفلسطينية، فيما ازدادت سياسات وممارسات الفصل العنصري ترسخًا. وتؤكد كل هذه الممارسات أن لا سبيل لتحقيق العدالة إلا بتفكيك نظام الفصل العنصري الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين وفي الشتات، وإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الوقت ذاته، اشتدت حملات القمع، وتصاعدت محاولات إسكات الأصوات المتضامنة مع فلسطين في مختلف أنحاء العالم، مستهدفةً الطلاب والباحثين، ومنظمات المجتمع المدني، وحتى المؤسسات القانونية الدولية. ومع ذلك، هذه الأصوات لم تُسكت، بل ازدادت عددًا وقوة، وباتت المطالبة بالعدالة أكثر وضوحًا وجرأة، يقودها أناس يرفضون طمس الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

ونحن نُدركُ مشاعرَ اليأس التي تعتري الكثيرين؛ إذ يَبدو الطريق إلى العَدالة طويلًا، وتبدو القُوى المُناهضة له بالغة النفوذ. غَير أنَّ هذا العدوان المستمرَ لا يشكّل انتهاكًا جماعيًا لحُقوق الفلسطينيين فحسب، بل يُمثل أيضًا هجومًا خطيرًا على فكرة النظام الدُّولي برمّتها. وفي مثل هذه اللَحظات، يَجب أن يتحوّل الأملُ إلى التزامٍ فعليّ. وفي مُنظمة "القانون من أجل فلسطين"، نَرى الأملَ عملا نقوم به ومشروعًا نبنيه من خلال الانخراطِ في تطوير القَانون وتفعيل مُؤسساته، وتعزيز مُجتمعِنا، والإسهام في الحركة الأوسع من أجل العدالة.

على مدار العام الماضي، عملنا على تحويل هذه الأزمة إلى حافزٍ لتعزيز الحراك القانوني، عبر الانخراط مع الهيئات الدولية، والضغط على الدول للوفاء بالتزاماتها القانونية، وإنتاج التحليلات القانونية المعمقة، وعقد لقاءات الخبراء، ودعم القضايا المنظورة أمام المحاكم الوطنية والدولية، وتعزيز شبكات العمل الساعية إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وفي ظل تصاعد محاولات التطبيع، يهدف عملنا إلى ضمان أن الحقائق القانونية لا تتم إعادة كتابتها بالتزوير، وأن العدالة تبقى مبدأً لا يقبل المساومة.

وإلى أن ينال الشعبُ الفلسطيني حُريته، ستواصل منظمة "القانون من أجل فلسطين" عملَها دون توقف، وبدعمٍ من مجلس إدارتنا، والمتطوعين، وأعضاءِ مُلتقى القانونيين من أجل فلسطين، والشركاء، ومجتمعنا الأوسع، سنبقى ثابتين، نستمد قوّتَنا من جميع من يساندون مسيرتنا. وفي وقتٍ تشتدُّ فيه الحاجة إلى جهودنا أكثر من أيِّ وقتٍ مضى، فإنَّ دعمكم المُتواصل، بأيِّ شكلٍ كان، يسهم في استدامة هذا العمل الحيوي وتوسيعه.

> ومع قراءتكم لهذا التقرير، نشكركم على وقوفكم إلى جانبنا. ومعًا، سنواصل المضي قدمًا، مستندين إلى الحقيقة، ومُسترشدين بإطار يقوم على العدالة، ومدفوعين بإيمانٍ راسخٍ بمستقبلٍ ينعم فيه الشعب الفلسطيني بالحرية والكرامة.



أنيشا باتيل
عضوة مجلس الإدارة



إحسان عادل
المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

نبذة عن منظمة "القانون من أجل فلسطين"

تسخير القانون الدولي بوصفه أداةً استراتيجية لتعزيز حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

القانون من أجل فلسطين

منَّظمة دولية غير ربحية مُعتمدة لدى هيئة الأمم المتحدة (CEIRPP)، تقودها كفاءاتٌ فلسطينيَّة، تعمل في مجال حقوق الإنسان ضمن أُطُر القانون والعدالة والتحرر. وتهدف المنظمة إلى تحويل وتوظيف وصون قوة القانون الدولي في خدمة النضال الفلسطيني من أجل التحرر، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان الأوسع.

نقوم بربط وبناء قدرات وتطوير استراتيجيات بالشراكة مع شبكتنا العالميَّة التي تضم:

- محامين منخرطين في الحركات الاجتماعية، وطلبة، وأفرادًا من الجمهور العام.
- مدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
- باحثين أكاديميين وممارسين في المجال القانوني،

نعملُ على ترجمة الأحكام والقرارات القانونية المعقّدة إلى استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وندعم الإجراءات القانونية وجُهود المُناصرة التي يقودها شركاؤنا من خلال البحث والاستشارات القانونيَّة، كما نوفر التدريب والتنسيق والدعم القانوني للمبادرات الشعبية التي تسعى إلى تفكيك أشكال التواطؤ، بما في ذلك وقف نقل الأسلحة أو تحدّي تواطؤ الدول والشركات.



كيف نَعمل

عبر الأميركيتين وأوروبا وأفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، تستندُ وحدات العمل في منظمة "القانون من أجل فلسطين" إلى تفاني أكثر من 100 متطوّع ومتطوّعة، ويسترشد عملها بتوجيهاتِ مجلس الإدارة، وبدعمٍ من مجلس الأمناء، وبالاستفادة من خبرات شبكتنا العالمية. ويضم فريقنا أكثر من 36 جنسية، من بينها عدد كبير من الزملاء والزميلات الفلسطينيين.

الرِّسالة

من خلال بناء شبكة عالمية من المختصين القانونيين، تعمل منظمة "القانون من أجل فلسطين" على تيسير التحرك القانوني، والتأثير في السَّرديات العامة والخطاب الدولي، والنقاشات القانونية المتخصصة، والسياسات الرَسمية، بما يعزز نهجاً قائما على الحقوق في تناول القضية الفلسطينية. كما نعمل على تمكين المجتمعات المتضررة عبر وضع أصواتها في صميم عملنا، وتعزيز قدراتها القانونيَّة، وربطها بآليات القانونِ الدولي.

ومن خلال الاستفادة من خبرات قانونية متنوعة، وتقديم محتوى قانوني شامل وموضوعي، وتوثيق أبرز التطورات القانونية الدولية المتعلقة بفلسطين، نسعى جاهدين إلى صون حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها في مختلف أنحاء العالم، بما يتوافق مع قواعد ومبادئ القانون الدولي.

الرُّؤية

نتطلع إلى عالمٍ يُعترف فيه بحقوق الشعب الفلسطيني على الصَّعيد الدولي وتُكفل حمايتها، من خلال التزام جماعي بالعَدالةِ والمُساءلة والتطبيق الفعّال لقواعد القانون الدولي.

لمحة عن الأثر

حيث يتحول الحزن والأمل إلى عملٍ فاعل

في حين أنَّ جزءًا كبيرًا من عملنا لا يُمكن قياسه بالأرقام،

نعرضُ فيما يلي مجموعة من المؤشرات التي تعكس بعض أنشطتنا خلال العام الماضي:

60
دليلا جـديدا موثـق علـى نية الإبـادة الجماعية الإسـرائيلية

02
الإسهام في رفع قضية في إطار عملنا على التقاضي الاستراتيجي

13
تنظيم ندوة ونقاشًا قانونيًّا (9 ندوات إلكترونية، و4 حضوريًا)

01
إطلاق أداة تفاعلية توثق الجرائم الإسرائيلية

08
نشر مدونات قانونية

300+
تدريب صحفي/ة، وباحث/ة ميداني/ة، وشريك من منظمات المجتمع المدني، وناشط/ة في مجال حقوق الإنسان

52
تقريرًا تم نشره أسبوعيًا ضمن المَشهد الحقوقي لفلسطين باللغتين العربية والإنجليزية

02
نشر تقريرين قانونيين معمّقين

03
ملفات تم تقديمها إلى محاكم دولية

07
مذكرات قانونية قدمت إلى محافل دولية

> إنّ منظمة القانون من أجل فلسطين تُعدّ واحدة من أكثر التطورات الإيجابية التي رأيتها في مجال المناصرة الحقوقية لفلسطين منذ وقتٍ طويل



المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة،
فرانشيسكا ألبانيزي

البحث والخطاب

صياغة المعرفة القانونية من أجل تحولٍ قائم على الحقوق
في الخطاب حول فلسطين



البحث
و الخطـاب

على مدار العام الماضي، أنتجت وحدة البحث والخطاب في "القانون من أجل فلسطين" تحليلات معمقة، وعملت على تحويل التطورات القانونية إلى أدوات عملية قابلة للتنفيذ، وأسهمت في تشكيل الخطاب الأوسع حول فلسطين والقانون الدولي. ومن خلال التحديثات الأسبوعية عبر تقرير "المشهد الحقوقي لفلسطين"، والملخصات والمذكرات القانونية، والمقالات والمدونات، والتقارير المطوّلة، قدّمت الوحدة قراءات نقدية للقضايا القانونية المحورية، بما في ذلك متابعة الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، **والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة، والاستجابة المباشرة لأولويَّات واحتياجات الحراك الأَوسع من أجل فلسطين.**

وقد تمثّل أحد محاور العمل الأساسية في توظيف القرارات القانونيَّة الأخيرة في خدمة حقِّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ولا سيما الرأي الاستشاريّ الصادر عن محكمة العدل الدَّولية في تموز/يوليو 2024. وباعتبارها أحدَ الأعمدة الرئيسية في "القانون من أجل فلسطين"، تضطلع الوحدة أيضًا بدور محوري في دفع التقدم داخل المؤسسة ككل، من خلال تغذية العمل المتعلِّق بالإجراءات القانونيَّة وبناء الحركة.

يهدف البحث الذي تقدمه منظمة **"القانون من أجل فلسطين"** إلى تمكين الحركة والتأثير في السياسات، عبر تحويل التحليل القانوني إلى مواردَ واضحة وسهلة الوصول وقابلة للاستخدام من قبل النَّاشطين ومُنظِّمي الحملات والطلاب والممارسين القانونيين وصنَّاع السياسات. وتعمل الوحدة على تنمية مشاريعَ وشراكاتٍ عبر مختلف الفاعلين، وتجمع بين الباحثين والممارسين في المجال القانونيّ.

ومن خلال هذا العمل، تسعى منظمة "القانون من أجل فلسطين" إلى ضمان أن يصبح القانون الدَّولي أداة حيَّة للمقاومة والتحوُّل واتخاذ القرارات المستنيرة، لكلِّ من يعمل على تفكيك أنظمة القَمع، وتعزيز المساءلة، ودفع التغيير الحقيقي.



أبرز الأنشطة
المسؤوليَّة الاقتصاديَّة للدول

شكّل الاستكشاف المستمر للمسؤوليَّة الاقتصاديَّة للدول الثالثة (أي دول العالم الأخرى غير فلسطين وإسرائيل) محورًا أساسيًا في عمل وحدة البحث والخطاب، بوصفها بُعدًا من أبعاد مساءلة الدول الثالثة طال إغفاله. وفي نيسان/أبريل 2025، نشرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" **تقريرًا مُطوّلًا** حول المسؤوليَّة الاقتصاديَّة للدول الثالثة، وذلك في أعقاب الرأي الاستشاريّ لمحكمة العدل الدولية لعام 2024. وقد أُطلِق التقرير عقب ندوة إلكترونية نظّمتها منظمة "القانون من أجل فلسطين"، وجَمَعت بين باحثين قانونيّين وخبراء اقتصاد وممارسين في مجال حقوق الإنسان، لربط التحليل القانوني بالوقائع الماليَّة والتجاريَّة.

يقدّم التقرير إطارًا قانونيًا واضحًا لتَقييم المسؤولية الاقتصادية للدول، مبيّنًا كيف تسهم علاقات الدول الثالثة التجاريّة والاستثماريّة وعلاقاتها مع الشركات المرتبطة بإسرائيل في دعم مَشروعها الاستيطانيّ-الاستعماريّ وأفعالها غير المشروعة، بما في ذلك الفَصل العنصري والضمّ والإبادة الجماعيَّة، وهي موضوعاتٌ نُشرت لاحقًا في تقارير المقررة الخاصة للأمم المتحدة، فرانشيسكا ألبانيزي.

كما يحدّد التقرير إجراءاتٍ ملموسة يتعيّن على الدول الثالثة اتخاذها لإنهاء تواطئها، ويزوّد صنّاع السياسات باللغة والأُطرِ القانونيَّة اللازمة لتعزيز المساءلة الاقتصادية وضمان الامتثال للقانون الدولي.

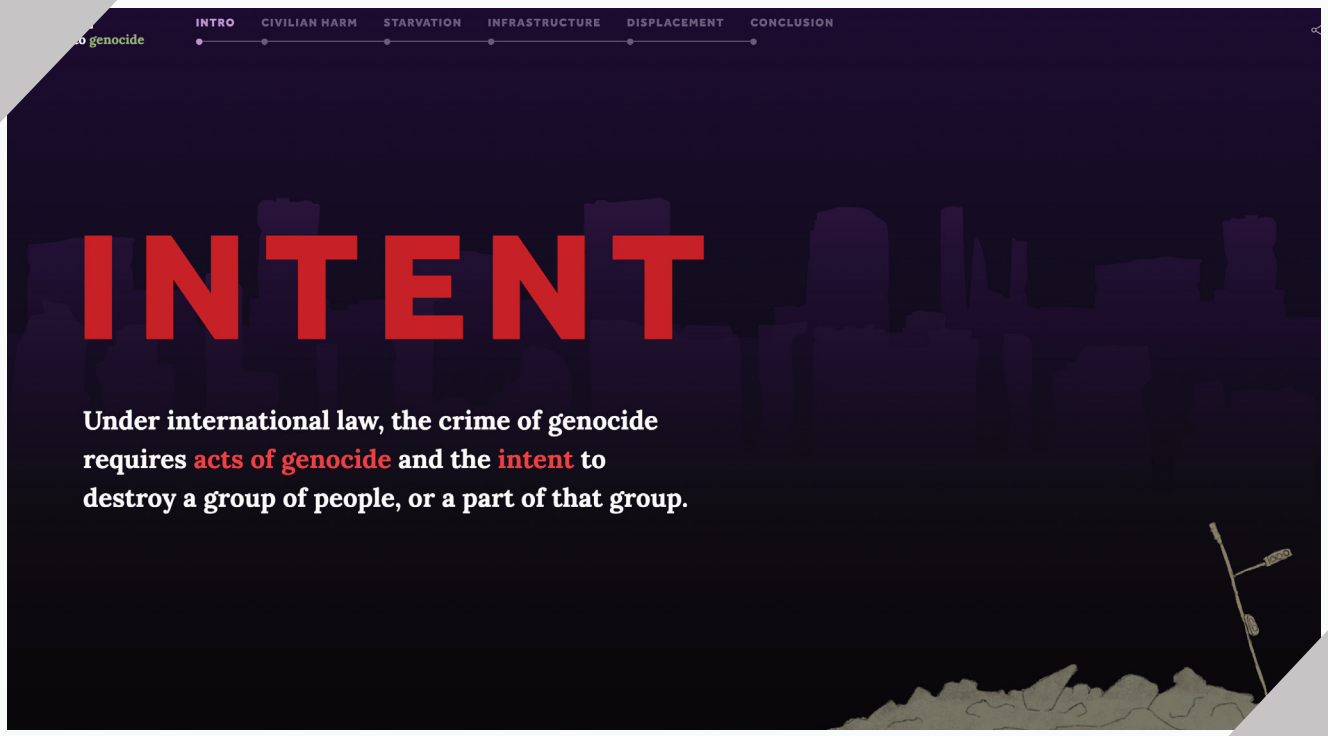


رؤى قانونية
من مُقرِّري الأمم المُتحدة

كان من بين المحاور الأساسيَّة الأخرى لعمل وحدة البحث والخطاب تقييم نزاهة النظام القانونيّ الدولي وتحديد السُّبل الكفيلة بتعزيزه. وبالتعاون مع الهيئة المستقلَّة لحقوق الإنسان (ICHR)، نشرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" **تقريرًا مُطوّلًا** يستند إلى مقابلات مع سبعة من أصحاب الولايات في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة والمقررين الخاصين.

وصدر التقرير بالتزامن مع انقضاء المهلة البالغة 12 شهرًا التي حدّدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينيَّة المحتلة، وذلك في أيلول/سبتمبر 2025.

يتناول التقرير العواقب القانونيَّة لعدم امتثال إسرائيل، والآثار الأوسع المترتبة على مسؤولية الدُّول الثالثة، ودور الأمم المتحدة، وحشد المجتمع المدني، إضافةً إلى التحديات البُنيوية التي يواجهها أصحاب الولايات الأممية أنفسهم. وتؤكد النتائج - المرفَقة بورقة موجزة تحدّد المحاور الرئيسيَّة - التحديات الجوهرية التي تواجه مستقبل القانون الدولي، وتعرض خطوات عملية وملموسة يتعيّن على الدول اتخاذها للوفاء بالتزاماتِها. ومن خلال وضع هذا العمل ضمن الإطار الأوسع لمسؤولية الدول، تواصل منظمة "القانون من أجل فلسطين" المساهمة في توجيه الاهتمام الدولي نحوَ مسؤولياتِ الدول والآليات متعددة الأطراف على حدٍّ سواء.



تَتبُّع الطريق
إلى الإبادةِ الجَماعيَّة

تُعدّ الإبادة الجماعية من أكثر الجرائم تعقيدًا في الإثبات ضمن القَانون الدولي، إذ يُشترط إثبات وجود نيّة مُتعمّدة لتَدمير جماعة محميّة، كليًا أو جزئيًا. وقد جاءت التصريحات والسياسات الإسرائيلية، ولا سيما تجاه غزة، لتكشف بوضوح عن توجُّه يستهدف محو الوجود الفلسطيني هناك.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، باشرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" عملًا منظّمًا لتجميع وتوثيق خطابات التَّحريض على الإبادة الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين وصنّاع قرار.

وفي عام 2024، وبالتعاون مع منظمة Visualizing Palestine، طوّرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" **أداة تفاعليَّة** تضم قاعدة بيانات وخطًا زمنيًا بصريًا يجمع مئات التصريحات العلنيَّة لقادة سياسيين وعسكريين ومسؤولين إسرائيليين. ويعرض هذا الخط الزمني تلك التصريحات في توازٍ مع العمليَّات العسكرية والإجراءات الميدانيَّة الكبرى في غزة، بما يوضِّح الترابط الوثيق بين الخطاب الرسميّ وما نتج عنه من انتهاكات جسيمة.

ومن خلال تقديم الأدلة القانونية المعقّدة بصيغة بصرية مبسّطة وسهلة الوصول، تُمكّن هذه الأداة الباحثين والحقوقيين والجمهور العام من تتبّع تطوّر النيّة الإبادية وفهم الوقائع على الأرض ضمن الإطار القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي.

الفعل القانوني

تحويل الخبرة والمعرفة القانونية إلى عملٍ قانوني وتقاضٍ
استراتيجي عبر مختلف الولايات القضائية



الفعل القانوني

تعمل وحدة الفعل القانوني التابعة لمنظمة "القانون من أجل فلسطين" على التفاعل مع القانون الدولي عبر مُختلف المحاكم و منظومات الأمم المتحدة، وتحويله إلى تدخلات استراتيجية تهدف إلى التأثير في السّياسات العامة، وتشكيل الخطاب القانوني والسياسي، وفتح مسارات قانونية تمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقّه في تقرير المصير على الصعيدين الدولي والمحلي.

وخلال الفترة 2024-2025، أولت "القانون من أجل فلسطين" أولوية لجعل الأطر القانونية الدولية والاجتهادات القضائية متاحة وذات فائدة لكل من المنظمات الشعبية وصنّاع القرار، وذلك من خلال توثيق التحولات القانونية والوقائعية، وتطبيق تفسيرات تقدمية لقواعد القانون الدولي، وتوظيف هذا التحليل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحراك القانوني الدولي من أجل فلسطين.

ومن خلال الدمج بين جمع الأدلة، وتقديم المُدخلات القانونية المباشرة، ودعم التقاضي، والتعاون على مستوى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، والتواصل المُوجَّه للدول وهيئات الأمم المتحدة، تعمل منظمة "القانون من أجل فلسطين" على ضَمان أن ما يحدث داخل قاعات المحاكم يدفع إلى المساءلة، ويبني زخمًا سياسيًّا، ويساهم في الحركة الأوسع من أجل العدالة وتقرير المصير الفلسطيني.

أبرز الأنشطة

دليل التقاضي من أجل فلسطين

تسعى "القانون من أجل فلسطين" إلى ضمان أن تكون جهود التقاضي الاستراتيجي في المحاكم الوطنية، الهادفة إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، متمحورة حول صوت الفلسطينيين أنفسهم، ومرتكزة على القانون الدولي، ومدعومة بأدلة متينة، ومستندة إلى الخبرة القانونية والتجارب المتراكمة.

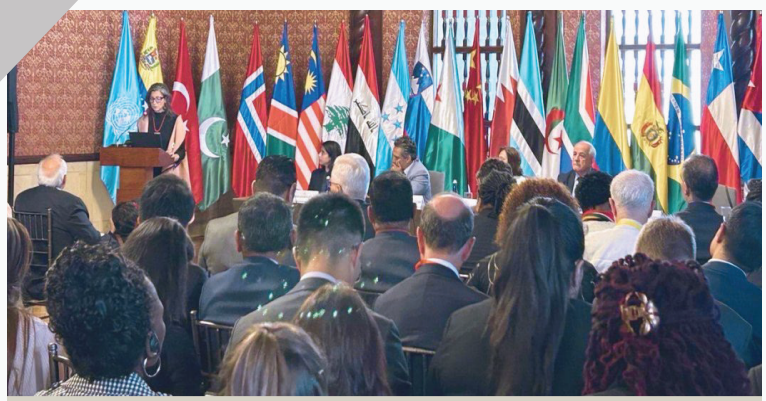
وكخطوةٍ جوهريةٍ نحو تحقيق هذه الرؤية، طوَّرت المنظمة دليلًا شاملًا للتقاضي الاستراتيجي مُوجّه للمُحامين والناشطين، من المقرر نشره في أواخر عام 2026. و طُوِّر هذا الدليل بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية في حركة حقوق الإنسان الفلسطينية، حيث يجمع بين مختلف المسارات القانونية، واستراتيجيات القضايا، وخيارات رفع الدعاوى، ومكوّنات المناصرة، إلى جانب إرشادات عملية تدعم بدء الدعاوى أمام المحاكم الوطنية. ويستند الدليل بصورة مباشرة إلى الخبرة المتراكمة الناتجة عن عمل منظمة "القانون من أجل فلسطين" وشركائها، وغيرها من المنظمات المُنخرِطة في السعي إلى تحقيق المساءلة والتقاضي من أجل الحقوق الفلسطينية في جميع أنحاء العالم، والمُساهمة في بناء التحالفات.



التقاضي الاستراتيجي لمنظمة "القانون من أجل فلسطين" قيد التنفيذ

خلال الفترة 2024-2025، دعم فريق التقاضي الاستراتيجي التابع لمنظمة "القانون من أجل فلسطين"، بالتعاون مع مجموعة من المحامين في برلين، **شكوى قانونية** قادها "مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان" ضد شركة الإعلام الألمانية "أكسل شبرينغر إس إي"، بموجب قانون سلاسل التوريد الألماني. وتتعلق القضية، التي رُفعت نيابةً عن المجتمعات الفلسطينية، بدور "أكسل شبرينغر" في تسهيل الاستيلاء على الأراضي وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال شركتها التابعة لها في اسرائيل "ياد 2"، والتي تدير منصة إلكترونية عقارية.

وتُعدّ هذه القضية مثالًا على استخدام الأدوات المحلية لمواجهة تورط الشركات في توسيع المستوطنات واستمرار الوجود الإسرائيلي غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. **وقد رفض** "المكتب الاتحادي الألماني" المسؤول عن الإشراف على الامتثال لأحكام التشريع الشكوى، مستندًا إلى امتناع مقدّمي الشكوى الفلسطينيين عن الكشف عن هويتهم الكاملة علنًا، بسبب مخاوف جدية على سلامتهم، وهو موقف معيب قانونيًا وغير مُبرَّر أخلاقيًا. ولا يزال الاستئناف المقدّم طعنًا في هذا القرار قيد النظر، ويهدف إلى كشف مكامن الخلل القانونية والسياسية في إطار التعويض؛ ليُمهِّد للإجراءات المستقبلية.



القانون من أجل فلسطين تشارك في المؤتمر الطارئ لمجموعة لاهاي:

الأغلبية العالمية تلتزم بستة إجراءات لإنهاء الإبادة الجماعية والاحتلال



التقاضي الدولي
وآليات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة

انخرطت منظمة "القانون من أجل فلسطين" على مدار العام الماضي، مع المحاكم الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، لدعم التحقيقات والإجراءات من خلال تقديم الأدلة والتحليلات القانونية وتنسيق جهود منظمات المجتمع المدني.

وتُعدّ هذه الإجراءات القانونية التي تُجرى أمام المحاكم الدولية بالغة الأهمية في تهيئة الظروف لممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، كما يُسهم عمل منظمة "القانون من أجل فلسطين" مع الدول والهيئات المرتبطة بهذه الآليات في دفع هذه المسارات قدمًا. وقد شكّل إتاحة هذه الإجراءات القانونية للباحثين والقانونيين والمنظمات الشعبية مجالًا ذا أولوية خاصة لدى منظمة "القانون من أجل فلسطين"، ومن أبرز الأدوات التي طُوّرت لهذا الغرض: **التصنيف الموضوعي للرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية**، الذي أعدّته منظمة "القانون من أجل فلسطين"، إلى جانب **ملخص** مواقف الدول في إطار إجراءات الرأي الاستشاري المتعلق بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وإضافة إلى ذلك، عملت منظمة القانون من أجل فلسطين على حشد الأدلة والتحليل القانوني لدعم عمليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، من خلال إعداد مذكرات مقدّمة إلى آليات الأمم المتحدة، وتلخيص تقارير لجنة التحقيق الدولية والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلًا عن إحاطة هيئات الأمم المتحدة بالالتزامات القانونية الواقعة على عاتق الدول بموجب القانون الدولي.

إحاطات الدول: لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، ومجموعة لاهاي، والمشاركة المتعددة الأطراف.

إدراكًا للدور المحوري الذي تضطلع به الدول بوصفها جهات فاعلة أساسية في منظومة القانون الدولي، ولتأثيرها في التطورات القانونية، عززت وحدة الفعل القانوني في "القانون من أجل فلسطين" عملها المتعلق بالمحاكم من خلال تواصل قانوني موجّه نحو الجهات الحكومية. وشمل ذلك تقديم إحاطات قانونية لوفود الدول في **مقر الأمم المتحدة** بنيويورك، وتزويد مجموعة لاهاي بمدخلات قانونية، إلى جانب المساهمة في المؤتمرات الوزارية الطارئة التي ناقشت تدابير يمكن للدول اتخاذها لإحداث تغيير ملموس في الأوضاع على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن خلال تنظيم فعاليات على هامش مؤتمرات وقمم الدول، مثل **جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة**، وفرت منظمة "القانون من أجل فلسطين" مساحاتٍ للجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة للالتقاء وتحديد أبرز التحديات القانونية الدولية وتطوير استراتيجيات للتخفيف من آثارها. وانسجامًا مع التطورات القضائية التي شهدها العام، هدفت هذه الجهود إلى تحويل النتائج القانونية إلى إجراءات منسقة من جانب الدول، بما في ذلك فرض العقوبات، واتخاذ تدابير للحد من توريد الأسلحة، وغيرها من أدوات السياسات العامة للحد من الأضرار وإنهاء الإفلات من العقاب.

بناء القدرات وتطوير الحركة القانونية العالمية

تعزيز العمل القانوني عبر التعليم، والتعاون، وبناء شبكات تجمع مختلف القطاعات



بناء القدرات وتطوير الحركة القانونية العالمية

عملت منظمة "القانون من أجل فلسطين" على تعزيز المنظومة القانونية الدولية الخاصة بفلسطين، من خلال بناء القدرات، وتعزيز الشبكات، وتطوير حوار قانوني استراتيجي. وعن طريق الدورات التدريبية والندوات الإلكترونية، وصلت المؤسسة إلى باحثين وصحفيين وفاعلين في المجتمع المدني وأكاديميين وصنّاع سياسات، بما أسهم في تعميق الفهم القانوني، وتزويد المشاركين بأدوات عملية للبحث الميداني، وتحفيز التطبيق الفعّال للقانون الدولي من أجل تعزيز العدالة والمساءلة.

كما عملت منظمة القانون من أجل فلسطين على تنمية شبكة متنوّعة وملهمة من المهنيين القانونيين والناشطين الميدانيين، مما ساهم في تحقيق تضافر الجهود بين مختلف المناطق والقطاعات والمؤسسات والمنظمات، التي يجمعها هدف مشترك يتمثّل في دعم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني وضمان المساءلة.

أبرز الأنشطة التدريبات الموجّهة وتنمية المهارات

نفّذت منظمة "القانون من أجل فلسطين" خلال هذا العام سلسلة من التدريبات الاستراتيجية المصمَّمة خصيصًا لطلبة القانون، والشركاء من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الحكومية، والعاملين في المجال الإعلامي. ومن أبرز هذه الإنجازات:

- **تدريب أكثر من 100 باحث/ة ميداني/ة في فلسطين**
- **المشاركة في مؤتمر إعلامي إقليمي في الأردن، إلى جانب تنظيم ورش عمل وحوارات في لندن، وبرلين، وكولومبيا، واسطنبول، ونيويورك، وجنيف، وتونس، ولاهاي**
- **تنفيذ دورتين متخصصتين للعاملين في المجال الإعلامي حول توثيق جرائم الحرب**

وقد أسهمت هذه المبادرات في توسيع قدرات الحركة القانونية العالمية في مجالات البحث والمناصرة والعمل القانوني، إلى جانب بناء شبكات تتجاوز التخصصات والمناطق والقطاعات المهنية.

توسع الإبادة الجماعية وحظر الأونروا وتحدي العدالة الدولية
ما هي تدابير الحماية المطلوبة للفلسطينيين؟



ملتقى القانونيين من أجل فلسطين

من خلال ملتقى القانونيين من أجل فلسطين، وهو البرنامج الذي يركّز على السرديات والخطاب القانوني لدى منظمة القانون من أجل فلسطين، والذي يربط اليوم أكثر من 1,300 عضو حول العالم، نظّمت المؤسسة خلال العام الماضي عشرة لقاءات رقمية أو هجينة (رقمية إلى جانب إمكانية الحضور الشخصي).

وقد جمعت هذه اللقاءات نخبة من الخبراء والممارسين والناشطين لمناقشة التطورات الراهنة، واستراتيجيات التقاضي الدولي، والفرص القانونية الناشئة المتاحة لفلسطين.

وتنوّعت الموضوعات التي طُرحت للنقاش، لتشمل التقاضي الدولي وآليات صنع السياسات، وقانون البحار، ومسؤولية الدول والشركات، فضلًا عن تأملات نقدية في عمل المؤسسات الدولية. كما استضافت إحدى الفعاليات جامعة نيويورك، وجمعت مشاركين من مختلف أنحاء العالم. و استقطبت كل جلسة مئات المشاركين حضورًا مباشرًا، وما يصل إلى 1,500 مشاهد للتسجيلات، ما أسهم في خلق منصات ديناميكية لتبادل المعرفة، وتنسيق السياسات، ومواءمة استراتيجيات حركة حقوق الإنسان.

ومن خلال ملتقى القانونيين من أجل فلسطين، تمكّن منظمة القانون من أجل فلسطين المهنيين القانونيين، وتضخّم أصوات المجتمع المدني، وتعزّز البنية التحتية القانونية العالمية الداعمة







شبكتنا وشركاؤنا

تستند منظمة القانون من أجل فلسطين إلى فريق أساسي متفانٍ، يعمل بتوجيه من مجلس الأمناء الموقّر، وبدعم من أكثر من 100 متطوّع ومتطوّعة من مختلف أنحاء العالم. وتتحقق فاعلية أعمال المنظمة في مجالات البحث وجمع البيانات والتحليل القانوني، وبرامج التدريب، وتقديم الاستراتيجيات والإرشاد القانوني، بفضل تعاونها الوثيق مع شبكتها التي تضم أكثر من 1,300 ممارس/ة قانوني/ة و40 جهة متعاونة، تشمل منظمات مجتمع مدني، وجامعات، ومجموعات إعلامية، سواء داخل فلسطين أو عبر القارات الست.

التمويل والكفاءة

خلال العام الماضي، شهدنا نهوض ملايين الأشخاص حول العالم تضامنًا مع الشعب الفلسطيني. ومع تنامي قوة هذه الحركة، تصاعدت في المقابل الجهود الرامية إلى قمع المجتمع المدني الفلسطيني ومناصريه. ويتخذ هذا القمع أشكالًا متعددة، من بينها اعتقال المتظاهرين السلميين، وتسخير القانون كأداة لتقييد عمل المنظمات أو إثقالها بأعباء إجرائية، فضلًا عن الترويج لسرديات تشويهية تهدف إلى النيل من المدافعين عن حقوق الإنسان وتقويض مصداقيتهم، الأمر الذي أدى إلى تقييد مصادر تمويل حركة حقوق الإنسان. وحتى المنظمات الإنسانية التي تقدّم مساعدات منقذة للحياة لم تسلم من ذلك، إذ جرى حرمانها من تمويل حيوي وأساسي. إننا نشهد جهدًا منسّقًا على مستوى عالمي يستهدف قمع المجتمع المدني وإسكات كل من يجرؤ على المطالبة بالمساءلة والعدالة للشعب الفلسطيني

بصفتنا منظمة وُجدت لمقاومة هذا التآكل المستمر في حقوق الشعب الفلسطيني، وصون قواعد القانون الدولي وتعزيزها، فقد تأثرنا نحن أيضًا بهذه الاستراتيجيات القمعية. فقد أدى تضييق مساحات التمويل المتاحة للمنظمات من أمثالنا إلى اعتماد منظمة "القانون من أجل فلسطين" على تمويل محدود قائم على مشاريع محددة من شركائنا الأساسيين، إضافة إلى دعم شعبي من حملات التمويل الجماعي، وجهود وتفاني أكثر من 100 متطوّع ومتطوّعة من مختلف أنحاء العالم. وقد مكّننا هذا المزيج من تحقيق إنجازات تفوق بكثير مواردنا المالية المتاحة. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفصيل بهذا الخصوص من خلال التقارير المالية السنوية للمنظمة، والمنشورة على موقعنا الالكتروني.

تعرب منظمة "القانون من أجل فلسطين" عن بالغ امتنانها لجميع داعميها الماليين، من مؤسسات وشركاء من القطاع الخاص، وأفراد من الجمهور العام، الذين يسهمون في دعم العمل الحيوي الذي نقوم به، كما تتقدّم بخالص الشكر والتقدير لفريق متطوّعينا المتفانين الذين يجعلون هذا العمل ممكنًا.

نفخر بما تمكّنا من إنجازه رغم محدودية الإمكانات: موارد قانونية تخدم حركة حقوق الإنسان وصنّاع السياسات، وقدرة على الانخراط القانوني المؤثّر، و شبكة متنامية من الممارسين القانونيين، والأكاديميين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمتطوّعين الخبراء الذين يعرّفون أنفسهم كأعضاء في "منظمة في القانون من أجل فلسطين".

إنَّ مواجهة تحديات اليوم، والاستعداد لما يلوح في الأفق من تحديات مقبلة، يتطلّبان موارد مستقرة، وكوادر متفرّغة، وقدرة على التحرّك السريع والاستراتيجي. ولضَمان استمرارية هذا العمل وتوسّعه، لا بدّ من تأمين دعم مستدام. فالنّضال من أجل العدالة لا يمكن أن يقوم على حسن النوايا وحده، أو على متطوّعين مُرهقين فوق طاقتهم؛ بل يحتاج إلى أساس متين يواكب إلحاحية اللحظة الراهنة.

انضمّوا إلى حراكنا

ليس فقط للفلسطينيين أو للمحامين، بل لكل من يؤمن بالمساواة والكرامة.



انضمّوا إلى حراكنا

لقد أثبت التاريخ أنّ أنظمة الهيمنة يمكن تفكيكها عندما تتوحّد الشعوب. وخلال العام المنصرم، شهدنا تناميًا غير مسبوق في الدعم المُقدم للشعب الفلسطيني، تجسّد في اتساع حركة المساندة العالمية. و تتموضع منظمة القانون من أجل فلسطين ضمن هذا الحراك، ساعيةً لاستعادة القانون كأداة لتحقيق العدالة والمساءلة والتحرير. ولا تقتصر هذه المعركة على الفلسطينيين أو على القانونيين وحدهم، بل هي شأنٌ جامع لكل من يؤمن بإمكانية إعادة تشكيل الإنسانية على أسس المساواة والكرامة. أياً كنت، ومهما كانت مهاراتك أو مواردك، يمكنك المساهمة في بناء حركة قوية قادرة على تغيير مجرى التاريخ.

سُبل الانخراط و المشاركة
ساهم/ي في استدامة عملنا

ساعدونا في فتح قنوات الوصول إلى المنح المؤسسية، أو في ربطنا بالجهات المانحة التي تتقاطع رؤيتها مع رؤيتنا لمستقبل قائم على العدالة والمساءلة.

قدّم/ي **تبرعًا مباشرًا!** فكل مساهمة، مهما كان حجمها، تُحدث فرقًا ملموسًا.

01 انضمّ/ي إلينا كشريك

نتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات والمحامين في مشاريع التقاضي والتدريب والبحث. يربط عملنا المنظمات في فلسطين بحلفائنا وأصحاب العمل ذي الصلة حول العالم.

02 تطوع/ي بمهاراتك

انضمّ/ي إلى شبكتنا التي تضم أكثر من 100 متطوع ومتطوعة يعملون حول العالم.

تشمل أنشطة التطوع ما يلي:

1- **البحث القانوني والأكاديمي**
2- **دعم التقاضي الاستراتيجي**
3- **تنظيم الفعاليات وجلسات بناء القدرات**
4- **الإعلام والتواصل، والتصميم الفني**
5- **الترجمة (العربية/الإنجليزية)**
6- **جمع التبرعات وجهود التمويل**

03 ابقَ/ ابقِ على إطلاع

اشترك/ي في نشرتنا البريدية لتلقي معلومات حول الفعاليات والمنشورات الخاصة بنا، بالإضافة إلى تحديث ملخص أسبوعي مُنتقى بعناية يرصد أبرز التطورات القانونية ذات الصلة بفلسطين.

للاستفسارات المتعلقة بالشراكات، أو التطوع، أو الدعم المالي، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: partnerships@law4palestine.org